الأنبار تعلن نفاد موازنتها للعام الحالي بنسبة ١٠٠٪

الأنبار / متابعة المدى

أعلنت إدارة محافظة الانبار، الاثنين، عن نفاد كامل موازنتها المالية للعام الحالي، ٢٠١١ بنسبة ١٠٠٪ من خلال تنفيذ مشاريع إستراتيجية وتنموية مختلفة، مؤكدة أن خزينتها أصبحت خاوية ولديها مديونية كبيرة للشركات والمقاولين.

وقال المتحدث باسم محافظة الانبار محمد فتحي حنتوش في حديث صحفي إن "المحافظة تمكنت من صرف مبلغ ميزانيتها المالية للعام الحالي، ٢٠١١ والبالغة ٢٧٦ مليار دينار عراقي بالكامل على مشاريع إستراتيجية وتنموية مختلفة وقد حققت نجاحا باهرا في اختيار المشاريع المهمة والتي لها تماس مباشر مع حياة المدنيين وفي عملية تنفيذها وفق المواصفات العالمية".

وأضاف حنتوش أن "المحافظة أنجزت مشاريع طرق وجسور ومياه الصرف الصحي ومياه الشرب ومباني حكومية ومدارس بواقع ١٣٠ مدرسة في عموم المحافظة فضلا عن بناء مواقع سياحية مختلفة وعمليات تنظيف مدن وكري الأنهار ومحطات استراحة وتأهيل المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظة".

وتابع حنتوش أن "المحافظة اضطرت إلى تحمل ديون إضافية على ميزانيتها أمام الشركات والمقاولين المصنفين ضمن وزارة التخطيط تبلغ مليارات الدنانير"، مؤكدا أن "المحافظة قادرة على تنفيذ مشاريع عملاقة بثلاثة أضعاف الميزانية التي خصصت لها كونها تمتلك خبرات هندسية كبيرة ولعطشها لتنفيذ مشاريع تفتقر اليها منذ سنوات طويلة".

وكان مجلس محافظة الانبار قد رفع في وقت سابق العديد من الطلبات للحكومة المركزية لاعتماد اتساع الرقعة الجغرافية في مبالغ الموازنة المالية كون مدن الأنبار متباعدة جدا وتحتاج لمشاريع كثيرة في الجوانب المختلفة.

وأعلن مجلس محافظة الانبار في تشرين الأول الماضي، عن فتح باب الاستثمار لكافة الشركات العراقية والعربية والعالمية في حقل غاز "عكاز" الذي يقدر الاحتياطي فيه بـ ٥,٦ تريليون قدم مكعب.

وتعد الأنبار ،١١٠ كم غرب بغداد، من المحافظات الغنية بالثروات المعدنية كالذهب والفوسفات والحديد والكبريت والفضة، فضلا عن الغاز.

الكهرباء: إكمال ربط خط كرخة-عمارة الجديد لاستيراد الطاقة من إيران

بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة الكهرباء، امس الاثنين ، عن الانتهاء من ربط خط كرخة- عمارة الجديد لاستيراد الطاقة من إيران، مشيرة إلى أن الخط سيزود المنظومة الوطنية بطاقة ٢٠٠ ميغاواط.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان صدر امس وتلقت المدى نسخة منه، إن "الملاكات الهندسية والفنية في المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية أنجزت الربط النهائي لخط استيراد الطاقة الكهربائية الجديد كرخة. عمارة (٤٠٠ كي.في) مع إيران"، مشيراً إلى أن "الخط سيزود منظومة الكهرباء الوطنية بطاقة قدرها ٢٠٠ ميغاواط، وسيتم تشغيله تجارياً خلال الأيام القليلة المقبلة".

وأضاف المدرس أن "خط كرخة- عمارة يعتبر الخط الرابع الذي يربط منظومة الكهرباء العراقية بالمنظومة الإيرانية، والذي يتم استيراد الطاقة الكهربائية من خلاله"، مبيناً أن "هناك ثلاثة خطوط أخرى عاملة حالياً، يتم استيراد الطاقة من خلالها وهي خط (عبادان. بصرة) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٣٠٠ ميغاواط، وخط (كرمنشاه . ديالى) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٤٠٠ ميغاواط، إضافة الى خط (سربيل زهاب . خانقين) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ١٠٠ ميغاواط".

وأشار المدرس إلى أن "إجمالي الخطوط التي ستزود العراق بالطاقة الكهربائية بعد انتهاء الخط الرابع سيصبح ١٠٠٠ ميغاواط"، مؤكدا أن "خط كرخة- عمارة سيتم تشغيله تجاريا خلال الأيام القليلة المقبلة".

وكانت وزارة الكهرباء قد اتفقت، في آب ٢٠١٠، مع إيران على ربط الخطوط الناقلة للطاقة الكهربائية من إيران إلى العراق عبر شبكة الضغط الفائق بدلاً من ربطها بشبكة الضغط العالي ليتم توزيعها على كافة المحافظات العراقية بدلاً من تزويد محافظات معينة بالطاقة الكهربائية.

وغالباً ما يواجه نقل الطاقة من إيران إلى العراق مشاكل وتذبذب بسبب ادعاء إيران بأن وزارة الكهرباء لا تسدد الأجور الملقاة على عاتقها جراء استيرادها للطاقة الكهربائية، فيما تؤكد وزارة الكهرباء بأنها تسدد باستمرار وبشكل منتظم كافة الأجور الملقاة على عاتقها، عازية سبب توقف الكهرباء في بعض المناطق التي تستورد الطاقة من إيران إلى أعطال فنية.

وغالبا ما تتعرض خطوط نقل الطاقة الكهربائية الى أعمال تخريبية، حيث أعلنت وزارة الكهرباء في آب ٢٠١٠ عن تعرض عشرة خطوط نقل الطاقة الكهربائية الضغط الفائق المغذية لمدينة بغداد إلى عمل تخريبي أدى إلى خروجها من الخدمة وانقطاع شبه تام.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً في إمدادات الطاقة الكهربائية منذ العام ١٩٩٠ عقب فرض الأمم المتحدة حصاراً على العراق، وتفاقمت المشكلة بعد العام ٢٠٠٣، وازدادت ساعات انقطاع الكهرباء الى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، مما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة والأهلية.

الطاقة النيابية تقرّر المضي بإجراء دمج بين مسودات قانون النفط والغاز

بغداد/ (آكانيوز)

قالت لجنة النفط والطاقة النيابية، أمس الاثنين، إن أعضاءها اتفقوا على ضرورة الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز، مبينة أن الاتفاق تضمن المضي قدما بالجمع بين مسودات القانون للخروج بمسودة متفق عليها.

ولا يزال تشريع قانون النفط والغاز في العراق يشكل التحدي الاكبر امام القوى السياسية على الرغم من النفط يمثل اكثر من ٩٠٪ من واردات البلاد.

وتتمثل ابرز خلافات القانون في الجهة المسؤولة عن ادارة الثروة النفطية، ففي الوقت الذي تحاول الحكومة الاتحادية الابقاء على مركزية الادارة في الثروة ترى المحافظات واقليم كردستان موقف الحكومة مخالف للدستور وللاتفاقات السياسية.

وقال مقرر اللجنة قاسم محمد لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "اتفاقا جرى داخل اللجنة تضمن التشديد على تسريع تشريع قانون النفط والغاز، الى جانب الاتفاق على المضي بإجراء عملية الجمع بين المسودات الثلاث للخروج بمسودة متوافق عليها ومتماشية مع الدستور العراقي".

وأوضح محمد وهو عضو في التحالف الكردستاني أن "مسودة قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ والمتفق عليها تتضمن مواد مخالفة للدستور العراقي، لذا فلا يمكن اعتمادها"، مشيرا الى أن "مسودة الحكومة الجديدة لم تراع الشراكة والتوافق السياسي واعتمدت على التصويت وهو امر مخالف للاتفاقات".

ورفض إقليم كردستان مؤخرا مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية وأرسلتها إلى مجلس النواب لإقرارها.

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وتوجد عدة ملفات عالقة بين بغداد وأربيل ولاسيما ملف المناطق المتنازع عليها وميزانية حرس الإقليم (البيشمركة)، لكن توتر العلاقة طفا على السطح مؤخراً بعد أن رفض إقليم كردستان مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية.

وينص أحد بنود اتفاقيات أربيل أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم التحالف الوطني بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى عقود نفطية كان الإقليم قد أبرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور.

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧، لكنه واجه معارضة من إقليم كردستان العراق بشأن اقتسام إيرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق.

وأعلن التحالف الكردستاني، في التاسع من آب/اغسطس الماضي عن دعمه لمشروع قانون النفط والغاز العراقي الذي أعدته لجنة النفط والطاقة، وصوتت عليه بإجماع أعضائها الـ١٦.

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر على احتياطيات النفط العراقية الضخمة وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم ويهدف كذلك إلى جذب المستثمرين الأجانب.

وحدد العراق هدفا يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٧ من نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا حاليا.

الأزمات التي تعرّض لها العراق أفقدته ٥٠ ٪ من ثروته السمكية

بغداد / المدى

كشف خبير في مجال الثروة السمكية مصدق دلفي أن تعرض العراق للكثير من الأزمات منذ عام ١٩٩١ جعله يفقد ٥٠٪ من ثروته السمكية.

وقال دلفي: أن الثروة السمكية في العراق تعرضت للكثير من الأزمات منذ عام ١٩٩١ مما جعل البلد يفقد ٥٠٪ من ثروته السمكية بعد تجفيف الأهوار وإنشاء سدود ونقل الاسماك الى المزارع الخاصة.

وأضاف :بعد عام ٢٠٠٣ كان المتبقي من الثروة السمكية ٢٠ بالمئة فقط من الناتج الكلي اذ ينتج من ٣-٤ كيلو غرام في الدونم الواحد وهي قليلة مقارنة بالنسبة التقليدية التي كان ينتجها والتي كانت تتراوح بين ٨٠-١٤٠ كيلو غرام بالدونم الواحد.

وبين دلفي أنه بعد هذا العام تم استخدام عدة طرق غير مسموح بها في الصيد منها الكيمياويات والمتفجرات والشباك مما أدى بالتالي الى القضاء على الثروة السمكية،مبيناً أن جميع هذه المعطيات أدت بالتالي الى تشكيل هيئة مختصة بالثروة السمكية تابعة لوزارة الزراعة لتتفرع منها فرق تعمل بالاعتماد على الخطة الاستثمارية بدعم من وزارة التخطيط، اذ قامت بنشر مفاقس في الموصل والبصرة وكربلاء وبغداد والعمارة.

ويختلف إنتاج الثروة السمكية من سنة الى أخرى وأعلاها كان في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ ٢٢٠٪ في حين كان ١٢٠ ٪ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ و١٤٠٪ في عام ٢٠٠٨ و ١٨٠٪ بعام ٢٠١٠،وأن الذي يحدد كمية الإنتاج هي كمية المياه ودرجات الحرارة،اذ أن فترة التكاثر تكون بين شهري آذار وأيار فأن ارتفعت درجة الحرارة او انخفضت عن الطبيعي تتعرض الاسماك للموت.

هيئة توزيع المشتقات: لدينا خزين كاف من مادة البنزين

بغداد / المدى

أكدت هيئة توزيع المشتقات النفطية في بغداد عن وجود خزين كاف من مادة البنزين في جميع مستودعات بغداد، مشيرةً الى أن الشهر الحالي شهد إطلاق قسيمة رقم (٢٤) من البطاقة الوقودية لتوزيع مادة النفط الأبيض.

وقال مدير توزيع المشتقات النفطية علي الموسوي في تصريح صحفي امس الاثنين: لدينا خزين (١٠٠٪) من مادة البنزين في كافة مستودعات بغداد والموزعة في مناطق اللطيفية والكرخ والرصافة والمشاهدة، مؤكداً: ليس لدينا الخزانات الكافية لاستيعاب البنزين المتبقي نتيجة ملء المستودعات كافة.

وأضاف الموسوي: ان الهيئة لديها الاستعداد التام لسد حاجة الصيف القادم من مادتي البنزين وزيت الغاز سواء للسيارات او للمولدات الطاقة الكهربائية.

وبين الموسوي: تم إطلاق خلال المدة من(١١/١٦ الى ١٢/١٦) من هذا الشهر قسيمة رقم(٢٤) من البطاقة الوقودية لغرض توزيع مادة النفط الأبيض لكافة عوائل بغداد، معللا: أسباب عدم إطلاق أرقام القسائم بالتسلسل الى عدم إتاحة الفرصة للمتاجرين والمتجولين بشراء هذه البطاقات من العوائل العراقية ولاسيما في المناطق الشعبية.

واستبعد مدير توزيع المشتقات النفطية في بغداد تحقيق العراق اكتفاءه الذاتي ما لم يتم إنشاء مصاف ضخمة وكبيرة في البلد، مشيراً الى أن وزارة النفط العراقية لديها خطة لإنشاء مصاف نفطية جديدة، متأملاً: بأن يتم تطبيق هذه الخطة وبأسرع وقت.

يذكر أن هيئة توزيع المشتقات النفطية قد أطلقت ثلاث قسائم من البطاقات الوقودية منذ شهر أيلول ولحد الآن، على أن تكون أرقام القسائم عشوائية وليست متسلسلة، حيث أطلقت قسيمة رقم (١) في شهر أيلول وقسيمة رقم(٥) في شهر تشرين الأول وقسيمة رقم (٢٤)في شهر تشرين الثاني ومن المؤمل أن يتم إطلاق قسيمة جديدة في منتصف الشهر الحالي.

برلماني: إشراك القطاع الخاص أصبح ضرورياً في العملية الاستثمارية للبلد

بغداد/ المدى

أكد عضو اللجنة المالية النيابية والنائب عن /ائتلاف العراقية/ إبراهيم المطلك على ضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية الاستثمارية للبلد.

وقال المطلك في تصريح لمراسل(الوكالة الاخبارية للانباء) امس الاثنين: من الضروري أن يتم تفعيل القطاع الخاص وإشراكه في العملية الاستثمارية للبلد لكي يأخذ دوره في عملية بناء وإعمار البلد، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسليمها الى القطاع العراقي الخاص.

وأضاف المطلك: إن الدولة لم تكن قادرة على الاستثمار ما لم تفعل القطاع الخاص وتدعمه بكل ما يحتاجه كون الموازنة العراقية مازالت معتمدة على النفط في نفقاتها السنوية.

وأشار الى أن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حاجزاً أمام المستثمر الأجنبي ولاسيما في التشريعات الخاصة بالاستثمار كونها تعيق عملية الاستثمار في البلد، داعياً الى تسهيل عمل المستثمرين من اجل تشجيعهم على الدخول الى البيئة العراقية.وذكر عضو اللجنة المالية النيابية أن المستثمر يتكيف للعمل في البيئة الاستثمارية الآمنة من اجل ضمان حقوقه وعدم تعرض أمواله الى الخطر.

وفي وقت سابق، استبعد عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية والنائب عن / التحالف الوطني/ عبدالحسين عبطان عن حدوث فساد مالي وإداري في القطاع الخاص عندما يتم إشراكه في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، داعياً الى ضرورة وضع ضوابط وقوانين عند تفعيل القطاع الخاص.

وقال عبطان في تصريح صحفي من الصعب حدوث فساد مالي وإداري عند تفعيل القطاع الخاص بل أنه سيقضي على الفساد المستشري في القطاع الحكومي العام ، كونه يعتمد على المنافسة وسمعة الشركة او المؤسسة العاملة، مؤكداً أنه في حال تفعيله سيكون عاملاً محفزاً لعملية التنمية الاقتصادية في البلد.

وأكد عبطان ضرورة وضع ضوابط وشروط عند تفعيل القطاع الخاص لكي يكون عمله منظماً وهادفاً الى تحقيق اقتصاد وطني قوي.

المركزي العراقي: لامخاوف من تبييض الأموال داخل المصارف العراقية

بغداد / المدى

أعلن البنك المركزي العراقي، أمس الاثنين، أنه لامخاوف من تبييض الأموال داخل المصارف العراقية الخاصة والحكومية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في تصريح صحفي إن "الأموال الداخلة للعراق من الشركات العالمية تتعرض لفحص جهاز مكافحة غسيل الأموال العالمي".

وأضاف أن "البنك المركزي العراقي يراقب الأموال الداخلة عن طريق الشركات العالمية التي تعمل على تنفيذ مشاريع استثمارية في البلاد ويدقق في المستندات الرسمية وهو يبدد المخاوف الاقتصادية التي تتخوف من أن يصبح العراق مركزا لتبيض الأموال". وأوضح أن "مكتب السيطرة والموجودات الأجنبية في البنك المركزي مهمته مراقبة عملية غسيل الأموال ويتابع مدى جدية الشركات الاجنبية للعمل في العراق".

وكانت لجنة المالية النيابية قد أبدت مخاوفها من أن تستغل المصارف العراقية من قبل الشركات العالمية لغسل الأموال .

يذكر انه وفق الإحصائيات التي نشرتها وزارة المالية العراقية مؤخرا فان هناك ٢٥ مصرفا اهليا وخمسة مصارف حكومية في العراق، ومن ابرز تلك المصارف الخمسة هو الرافدين الذي يمتلك ١٩٠ فرعا في جميع المحافظات العراقية وفي الخارج عدا إقليم كردستان، بالاضافة الى مصرف الرشيد الذي يمتلك ١٥٠ فرعا داخل العراق وخارجه عدا إقليم كردستان، الى جانب المصرف العقاري والزراعي والصناعي.